

اليونان: مسارات الأزمة

ورد كاسوحة*

المسار الذي أخذته الأزمة في اليونان أصبح يهدد فعلياً بخروج البلاد من منطقة اليورو، وهو ما دفع برئيس الوزراء اليكسيس تسيبراس إلى التلويح «بالورقة الروسية» في مواجهة أوروبا. هذا لا يعني انه سيخرج بالفعل إلا انه يحاول عبر فتح مسارات إضافية التملّص من الضغوط التي تمارس عليه من جانب الترويكا الأوروبية لتنفيذ «برنامج الإصلاحات» الذي انتخب على أساس الحدّ منه أو عدم تنفيذه حرفياً. حتى الآن لم يصل التفاوض بين الطرفين إلى شيء يذكر، لا بل زاد التعتن الأوروبي بعد الاتفاق على تمديد مهلة السداد لأربعة أشهر إضافية، وأصبحت المطالبات بالتنفيذ الحرفي لبرنامج المالي شرطاً للحصول على ما تبقى من المساعدات، وهي ضرورية في هذه المرحلة، لتجنب البلاد الإفلاس التام في ظلّ عدم وجود بدائل من اللجوء إلى الترويكا. في هذا السياق تمثل الاستعانة بروسيا ورقة ضغط يرفعها تسيبراس في وجه الأوروبيين لتحسين شروط التفاوض، فهي وإن لم تمثل بديلاً عملياً من البقاء في منطقة اليورو إلا أنها تفتح أفقاً على مصادر تمويل أخرى في حال رفض الترويكا المقترحات اليونانية الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي وإلزام الأغنياء وأصحاب الثروات بالدفع. وقد حرص تسيبراس أثناء التفاوض على عدم استفزاز الأوروبيين، مظهراً لهم التزامه البقاء داخل منطقة اليورو، على أساس أن يفضي بقاؤه إلى اتفاق يخرج اليونان من عنق الزجاجة، ويحفظ لأوروبا «حقها» في استرداد الديون. وهو على أي حال ما يتعارض مع مسار الأزمة التي تتخذ منحىً تصعيدياً وتفتح المجال أمام مسارات أخرى ممكنة.

عكس مسار التبعيّة

قبل أن يذهب تسيبراس إلى روسيا كانت اليونان في ظلّ «حكمه» قد أعلنت موقفاً رافضاً للعقوبات الأوروبية المفروضة على موسكو، وهذا ما أعطى زيارته دفعاً إضافياً، فموقفه من روسيا لم يكن مرتبطاً بأزمته مع الترويكا بقدر ما كان وليد رؤية استراتيجية لدور اليونان في محيطها الأوروبي. هذه الرؤية لا تعتبر روسيا تهديداً محتملاً كما يفعل الأطلسيون داخل أوروبا، وإنما تتعامل معها من منطلق الشراكة والرغبة في بناء علاقة تتجاوز المعطى القطبي الذي أفرزته سنوات الحرب

الباردة. حتى إن «سيريزا» كان يطالب قبل وصوله إلى الحكم بالخروج من سياسة الأتحاف المفروضة على أوروبا، وهو يقصد بذلك طبعاً عضوية هذه الأخيرة في حلف الأطلسي التي منعتها من بناء شراكات مع دول أخرى في القارة والعالم، وأنقذتها ضمن إطار التبعية المطلقة للولايات المتحدة. هذه التبعية لم تعد تحقّق المطلوب منها في ظلّ التغيرات التي طرأت على العملية الاقتصادية، إذ إن الأخيرة ما عادت تبعاً بالتراكم الذي يفضي إلى خلق بنية إنتاجية توظف العمالة وتوسّع إطار المشاركة الاقتصادية، وتحولت - أي العملية الاقتصادية - إلى إطار لتركيز الثروة وحصرها في يد الرأسمال المالي. أصبحت الوصاية بفعل هذا التحول تركّز على توجيه الكتلة النقدية باتجاه سدّ العجزات المالية، ولم يعد يعينها إن كانت الأموال ستستقر في الاقتصاد الحقيقي أم لا، وهو بالضبط ما عبّرت عنه الأزمة المالية التي انفجرت في قطاع المصارف «فأرضة على الجميع» أولويات مختلفة للنمو. هذه الأولويات التي تُعنى أساساً بإنقاذ المصارف والشركات الكبرى لا تزال مستمرة رغم انتهاء الأزمة المالية أو انحسارها، واستمرارها يعني أن الاقتصادات الضعيفة مثل اليونان ستبقى تدفع ثمن ارتهاؤها للسياسات النقدية الدولية، عبر الاقتراض من وكلائها في أوروبا. وكما يبدو من سير المفاوضات فإن الوكلاء الذين تمثّلهم الترويكا ملتزمون بإخضاع اليونان وليس فقط بتركه يفاضل بين القطاعات التي تستحقّ الدعم المالي عبر أموال الاقتراض والمساعدات. هو اختار ألا يكون الاقتراض على حساب القطاعات المملوكة من الدولة، وبدأ يحضّر في هذا السياق لمشاريع لا تعجب الترويكا ولا تتلاءم مع سياسة الإماء التي تتبعها. من هذه المشاريع قانون ينصّ على إعادة أربعة آلاف موظف سُرحوا في إطار سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة السابقة الموالية للترويكا، وإلى جانب هؤلاء يوجد ستة آلاف آخرون سيجري توظيفهم في الدوائر الحكومية بعدما تقدموا لمسابقات ونجحوا فيها. تسيبراس لا يقول عبر هذا الإجراء انه يرفض التفاوض على الشروط الخاصة «برنامج الإنقاذ»، ولكنه يرفع السقف، ويضع الدائنين من أعضاء الترويكا أمام أمر واقع جديد، فإما أن يقبلوه فيحصلوا بذلك على أموالهم مضافة إليها الفوائد على القروض، ويدعو الشعب اليوناني إلى أن يقرّر ماذا يفعل بالأموال المعطاة له، أو أن

يستمرّوا في سياسة التعتن والرفض لكل المقترحات التي قدمتها الحكومة اليونانية وعندها سيصبح بالإمكان الذهاب خطوة أبعد في مواجهة الترويكا. هذه الخطوة لن تحصل قبل العودة إلى الناخبين واستفتاءهم عليها، أي بالضبط كما حصل مع كلّ الخطوات السابقة التي اتخذتها الحكومة.

توسيم مروحة المجابهة

وفي الأثناء، يستمرّ النقاش داخل البرلمان المنتخب من الشعب حول ما يجب وما لا يجب فعله في مواجهة الترويكا. في الجلسة الماضية مثلاً توسّع النقاش حول المحادثات مع الدائنين من صندوق النقد

روسيا ستستعيد القدرة على التأثير في بلد يحاول الخروج من الوصاية الأوروبية (أ ف ب)



فلسطين - السعودية: انقطاع الرجاء!

صادق النابلسي*

تغيّرت السعودية كثيراً أم كناً أغبياء لدرجة أن تصدق أنّها دولة عربية يحدها الأمل بتحرير فلسطين؟ هل كانت مملكة خادم الحرمين ترى فلسطين جزءاً من أحلامها أم مجرد شعرة معاوية بينها وبين الفلسطينيين والعرب والمسلمين ريثما ينضج حل يريحها من عوارض الانقسام في المواقف ودعاوى إثبات النسب المخرجة؟ لا شيء غير عادي يستدعي تحوّلًا في السياسة الراكدة الرتيبة المملّة يغيّر قائمة أولوياتها، حتى لو برزت نهاية فلسطين أمامها جلية وحتمية! لا شيء يمكن أن ينقل المملكة من أجواء القهوة العربية الأصيلة إلى الثورة العربية الأصيلة. فهي ترى أنّ التقاليد التي سار عليها الأجداد والآباء والأحفاد مثالية بالكامل، ولا رغبة تعثرها بإلقاء أي حجر في بركة تحالفاتها وارتباطاتها الساكنة.

في الواقع، لم يكن المطلوب من السعودية يوماً أن تخوض حرباً معلنة ضد الصهاينة دفاعاً عن أخوة التراب والعقيدة والهوية الواحدة، بل أن تتعامل مع الخطر الصهيوني بشيء من الوعي والعقلانية والشهامة العربية. ولم يكن المطلوب أن يُعلن «العاهل الأكبر» يوماً للقدس على

حقوقها المقاومون الفلسطينيون منذ ثورة البراق عام 1929 إلى ثورة عز الدين القسام عام 1936 مروراً بمحمد البزة ووصولاً إلى عملية البنيان المرصوص العام الفانت، لعل الغيرة والحمية تدبّان في العروق المتكلسة؟ كيف لها أن تنفق الأموال والمساعدات على بعض الفلسطينيين المستهترين المتبرعين بالتنازل عن حقوقهم وتعدم كل وسيلة عندما يتعلق الأمر بكيفية تعزيز الصمود الفلسطيني وتنمية قدراته لاسترداد أرضه؟ ومع ذلك، يصير السعوديون على تنزيه تاريخهم من الخيانة وهم من طرح الاعتراف بالعدو الإسرائيلي في قمتي فاس عام 1981 وبيروت عام 2000. هنا تذكرت قولاً لجورج أورويل لا يخلو من رمزية: «كل دعاية الحروب، كل الصراخ، الأكاذيب، الكراهية، تاتينا دائماً من أناس لا يقاتلون».

حقاً ما الذي فعلته المملكة الثرية للشعب الفلسطيني لسدّ رمقه، أو شدّ وحدته، أو تخفيف آلامه، أو فتح الدروب أمام المناضلين الفدائيين ليستنهضوا قواهم؟ ما هي السياسات التي انتهجتها والشعارات التي رفعتها كي نعرف أنّ في أعماقها ارتباطاً تاريخياً وقومياً ودينياً بالقضية الفلسطينية؟ ألم يكن الفلسطينيون بحاجة إلى الإمكانيات السعودية الضخمة أم أنّ بنوك سويسرا أولى بالمعروف من

غرار ما قام به الإمام الخميني بإعلانه يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان يوماً للقدس العالمي، بل على أقل تقدير أن لا تتقدم أخبار مهرجان الجنادرية بطوقسه المغفلة، وسباقات الهجن السانحة، واحتفالات العيد الوطني الفجة، وتهنّكات الأمراء السافرة، على أخبار بلد يتبل بكرةً وأصيلاً بالدم، ويتعرض لأضطهاد هو الأكثر شراسة في العصر الحديث. ولم يكن المطلوب أن تخرج التظاهرات في شوارع جدة والرياض تهنّف للفلسطين ومقاوميه وشهادته بل أن يُسمح لملايين الحجيج أن يفتحوا أكفهم، مجرد أكفهم، بالدعاء لأرض التين والزيتون والأنبياء؛ لا أملك نفسي عن التساؤل في مسائل لا حصر لها، لكن كيف يستطيع نظام أن يكون مكتمل العروبة أو تام الإسلام بلا فلسطين؟ كيف لمملكة فيها (مكة والمدينة) بمقدورها أن تنفي عن نفسها المسؤولية التاريخية والدينية؟ كيف لها أن تنام ملء جفونها ومئات الآلاف من الفلسطينيين يفتشون البؤس والشقاء والضياء في أقطار العرب؟ كيف لها أن ترعى عشرات القنوات التي تهذي شعراً هابطاً ورقصاً خليعاً ولا ترعى قناة واحدة تشير إلى خطر هذا النمو السرطاني الذي اسمه «إسرائيل» أو تعرّف أهل الحجاز ونجد بالبطولات التي

مسحوقى جنين وعين الحلوة وصبرا وشاتيلا؟ ألم يكونوا بحاجة إلى النفط؟ أم أنّ النفط أعز وأغلى من الدم؟ ألم يكونوا بحاجة إلى معسكرات للتدريب أم أنّ صحراء الربع الخالي لا تتسع إلا لتفجيرين وانتحارين ومعارضين (معتدلين) لتدمير العراق وسوريا وتقسيم اليمن؟

ووسط غمرة الأحداث التي مرّت على المنطقة وخصوصاً بعد زوال نظام صدام حسين خلّت أنّ المملكة ستتوب عما فعلته من وضع العراق في مواجهة إيران، وستتورع مجدداً عن تقويض وحدة اليمن بالمال والسلاح والتحريض، وستمتنع عن صرف مليارات إضافية على (جهاديين) يحاربون بالمجان الإسلام ورسوله ورسالته كرمى لعيون الولايات المتحدة الأميركية حليفها الأثيرة، وستتوجه لتعزيز الأمن القومي العربي بإحياء اتفاقية الدفاع المشترك، وستسلح الفلسطينيين لمواصلة مقاومتهم، وستحصر من خلال مساهمها السياسي وواقعها الجغرافي على إقامة أفضل العلاقات بين البلدان الإسلامية. لكن ما حصل هو عكس ذلك تماماً. دعمت اتفاقيات العار بين السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية والعدو الإسرائيلي. باركت جهود الرئيس عرفات وبعده أبو مازن لإزالة كل أسباب العدواة التاريخية